اي ببينة على بينة تعديل لما فيه من زيادة العلم فان قال المعدل
تابا من سببه اي الجرح قدم قوله على قول الجارح لان معه حسن
زيادة علم ولا يكفي في التعديل قول المدعي عليه هو عدل وقد
غلط في شهادته عاين وان كان البحث كحقه وقد اعترف بعد التزكية
لان الاستزكاء حق لله تعالى باب القضاء على الغايب
عن البلد او عن المجلس وتواريا وتعزز مع ما يذكر معه هو
جايز في غير عقوبة لله تعالى ولو في قذف او حد قذف لجريان
الادلة فالجمع ولقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكفيك
وولدك بالمعروف وهو قضاء منه على زوجها ابي سفيان وهو
غايب ولو كان فتوى لقال لك ان تاخذي او كما بأس عليك
او نحوه ولم يقل خذي لكن قال في ش مسلم لا يصح الاستدلال به
لان القصة كانت بمكة وابو سفيان فيها ولم يكن متواريا
ولا متعززا وخرج بما ذكر عقوبة لله تعالى من حد او تعزير
لان حقه تعالى مبني على المسامحة بخلاف حق الادمي فيقضى
فيه على الغايب ان كان للمدعي حجة ولم يقل هو اي
الغايب مقر بالحق بان قال هو جاحد له وهو ظاهر اذا طلق
لانه قد لا يعلم جحوده ولا اقراره والحجة تقبل على الساكت فلتجعل
غيبته كسكوته فان قال هو مقر وانا اقيم الحجة استظهارا لم
تسمع حجته لتصريحه بالمنافي لسماعها الا كما قاله فيهما مع الاقرار
نعم لو كان للغايب مال حاضر واقام الحجة على دينه كما
ليكتب القاضي به الى حاكم بلد الغايب بل ليوفيه دينه
فانه

فانه يسمعها وان قال هو مقر كما في الروضة كاصلها عن فتاوى
القفال وكذا لو قال هو مقر لكنه يمتنع او قال وله بينة
باقراره اقر فلان بكذا او لي به بينة وللقاضي نصب مسخر
بفتح الخاء المعجمة المشددة منكر عن الغايب لتكون الحجة
على انكار منكر ويجب تحليفه اي المدعي يمين الاستظهار
ان لم يكن الغايب متواريا ولا متعززا بعد اقامة حجته
ان الحق ثابت عليه يلزمه اداوه وبعد تعذر بلها كما في
الروضة كاصلها احتياطا للغايب لانه لو حضر ربما ادعى ما
يبريه منه كما لو ادعى على خصمي ميت مجنون وميت وهو
من زيادتي فانه يحلف لما مر نعم ان كان للغايب نايب
حاضر او للمصيبي او للمجنون نايب خاص او للميت وارث
خاص اعتبر في وجوب تحليف سؤاله ولو ادعى قيم
لموليه بشيا واقام به بينة على قيم شخص اخر فمقتضى
كلام الشيخين انه يجب انتظار رجال المدعى له ليحلف
ثم يحكم له وخالفهما السبكي فقال الوجه انه يحكم له
ولا ينتظر رجاله لانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق
وسبقه اليه ابن عبد السلام وهو المعتمد كان اليمين هنا
تابعة للبينة وتعبيري فيما مر بالعقوبة وهنا بالحد وفيما ياتي
بالحجة اعم من تعبيره بالحد وبالبينة وقولي يلزمه اداوه
من زيادتي ولا يغني عنه ما قبله كان الحق قد يكون عليه
ولا يلزمه اداوه لتاجيل ونحوه ولو ادعى وكيل على غايب

يحلف

قاله

Copyright © King Saud University